بن دغر: مشروع الألياف الضوئية سيكلف 250 مليون دولار

قال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد بن دغر « إنه أجرى على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي حول الاتصالات الذي اختتم أعماله مؤخرا في نيويورك مباحثات ناجحة مع مسؤولين في البنك الدولي بهدف الحصول على قرض لتنفيذ مشروع الألياف الضوئية في اليمن والذي تقدر كلفته ما بين 200 إلى 250 مليون دولار « .

جاء ذلك في سياق تصريح الوزير بن دغر عقب عودته إلى صنعاء، متوقعا ردوداً ايجابية من قبل البنك تتعلق في هذا الشأن.

شددوا على تبني إصلاحات جادة

«أصدقاء اليمن»: لم يطرأ أي تغيير !!

أعلن البنك الدولي بصنعاء أن البنك وافق على ترؤّس مجموعة العمل الاقتصادية بالاشتراك مع الحكومة اليمنية.

وتبنّى الاجتماع الوزاري السابع لأصدقاء اليمن بلندن آلية جديدة لدعم اليمن، أعدت لتوافق ما بين المساعدات الدولية ومخرجات الحوار الوطني.

كتب/ المحرر الاقتصادي

وتم تشكيل لجنة متابعة خاصة رفيعة المستوى، بالإضافة لثلاث مجموعات عمل تركّز على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والأمنية الضرورية لاستكمال العملية الانتقالية الديمقراطية في البلاد.

وقالت نائبة رئيس البنك الدولي لشئون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنغر أندرسن، في بيان: «إننا نرحّب بالآلية الجديدة. فالشعب اليمني يستحق دعماً منسقاً من المجتمع الدولي، بإمكانهم الاعتماد عليه ويحقق نتائج ملموسة. وبموازاة ذلك فإن وجود قيادة يمنية قوية تكفل تطبيق الآلية الجديدة أمر حاسم لتحقيق النمو وخلق الفرص لليمنيين».

وأفاد مكتب البنك الدولي بصنعاء بأن مجموعة العمل الاقتصادية ستتابع التقدم المحرز في عملية الإصلاح الاقتصادي والتزام المانحين بتعهداتهم، وتضمن في الوقت عينه انسجام الدعم الدولي مع أجندة الاصلاحات.

جدول زمني للإصلاح

وأشار أصدقاء اليمن في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع إلى استمرار الحاجة للإصلاح الاقتصادي وفي مجال الحوكمة، بما في ذلك مكافحة الفساد، والاستثمار بالبنية التحتية وزيادة توفير الخدمات الأساسية لكي يمضي اليمن على طريق تحقيق الاستقرار والكفاءة الذاتية.

وقال البيان: «تعهدت الحكومة اليمنية وشركاؤها الدوليون بالتزامات بموجب إطار المساءلة المتبادلة. وهناك حاجة للإيفاء بهذه الالتزامات لتحقيق فوائد ملموسة للشعب اليمني، وتعزيز واستمرار إنجازات العملية الانتقالية».

وقد رحّب أصدقاء اليمن بتعيين رئيس للمكتب التنفيذي في صنعاء، وأكدوا ضرورة عمل الدول المانحة مع المكتب التنفيذي لتسهيل إنفاق التعهدات المالية.

كما حثّوا الحكومة اليمنية على العمل سريعاً لوضع جدول زمني للإصلاح الاقتصادي، واتخاذ قرارات بمجالات الإصلاح الحيوية بهدف زيادة وتيرة إنفاق التعهدات المالية، وإبداء التزامها بالإصلاح المجدي، وخصوصاً بمعالجة موضوع دعم الوقود، بهدف تخفيف الأزمة المالية التي تلوح بالأفق وإعطاء من هم بحاجة للموارد الأولوية بالحصول عليها.

وحثّ أصدقاء اليمن الحكومة اليمنية على تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال مواصلة المفاوضات لإقرار برنامج صندوق النقد الدولي.

14,7 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية

10,5 مليون يمني يعانون انعدام الأمن الغذائي

8,6 مليون لا يحصلون على خدمات صحية كافية

أكثر من مليون طفل يعانون سوء تغذية

13 مليوناً لا يحصلون على المياه النظيفة

وقال البيان: «يدرك أصدقاء اليمن الجهود الجارية لدعم الحكومة اليمنية في سعيها لمعالجة قضايا اليد العاملة والبطالة. لا بد وأن تنطوي هذه الجهود على توفير فرص العمل، وتدريب اليد العاملة اليمنية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف توفير فرص العمل في اليمن. كما يدرك أصدقاء اليمن تطلعات اليمنيين تجاه بحث سبل تخفيف العوائق أمام سفر اليمنيين وعملهم بالخارج».

من جهته قال المدير القطري لدول اليمن ومصر وجيبوتي في البنك الدولي هارتفيغ شافر: إنه «ومع التوقعات بإقرار مشروع الطريق السريع بين عدن وتعز في وقت لاحق من شهر يونيو المقبل، فسيكون البنك الدولي قد قدم بالكامل المنحة الإضافية التي تعهد بها لدعم العملية الانتقالية في اليمن والبالغة 400 مليون دولار».

وأضاف شافر: أن «هذا المشروع سيرفع من قيمة محفظة البنك الدولي في اليمن إلى حوالي 1,15 بليون دولار، ممولة بشكل عام من قبل المؤسسة الدولية للتنمية وهي ذراع البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً».

واستضافت الحكومة البريطانية اجتماع «أصدقاء اليمن» برئاسة السعودية وبريطانيا واليمن.

كما شارك في الاجتماع 39 ممثلاً رفيعاً عن الدول المانحة والمنظمات الدولية.

وأقرّ أصدقاء اليمن تخصيص 97% من التعهدات التي تم تقديمها خلال اجتماعي الرياض ونيويورك، والبالغة قيمتها 7,9 مليار دولار، في مشاريع معيّنة. وخلال السنة والنصف الماضية، تم إقرار 63% من المشاريع، ودفع 36% من الأموال المرصودة.

وكان الأخ عبد ربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- وجّه رسالة إلى اجتماع «أصدقاء اليمن»، أعلن فيه أنه وجّه الحكومة بسرعة مراجعة الاستراتيجية الشاملة للإصلاح وبما يوجّه موارد الدولة نحو تحقيق نمو اقتصادي ودعم سلة الضمان الاجتماعي للحد من الفقر والبطالة، مع إصلاح الخدمة المدنية لإنهاء الازدواج الوظيفي والعمل على تعزيز موارد الدولة من خلال الإصلاح الضريبي.

وقال رئيس الجمهورية: إن الأشهر القادمة وحتى انعقاد الاجتماع الوزاري الثامن لأصدقاء اليمن في نيويورك في سبتمبر القادم «ستظهر مدى التزام فرق العمل وبمشاركة الحكومة اليمنية وضع الإطار الصحيح لإنجاز ما تبقى من مرحلة الحل السياسي وتوفير الدعم الاقتصادي والتنموي.

ولفت إلى أن الإصلاحات الاقتصادية ستكون من الأولويات في إطار خطة متكاملة تشمل دعم مرحلي لموازنة الدولة، مع تنفيذ الإصلاحات بطريقة تحفظ لليمن سلامه الاجتماعي واستقراره السياسي.

تفاقم الوضع الإنساني

وأكّد أصدقاء اليمن أنه رغم ما تحقق من تقدم في عملية الانتقال السياسي، ما زال لم يطرأ تغيير عموماً على التحديات الإنسانية. حيث هناك 14,7 مليون يمني بحاجة لشكل ما من أشكال المساعدات الإنسانية. كما يعاني 10,5 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، و8,6 مليون منهم لا يحصلون على خدمات صحية كافية، ويعاني أكثر من مليون طفل من سوء التغذية الحاد، ومازال 13 مليوناً لا يحصلون على المياه النظيفة ولا تتوفر لهم شبكات الصرف الصحي.

وأشاروا إلى أن نداء العام الحالي يتطلب جمع 592 مليون دولار، وحثّوا المجتمع الدولي على ضمان توفير المبلغ بالكامل وتقديم موارد على مدى عدة سنوات لتحقيق أفضل استجابة لهذه الأزمة الإنسانية الممتدة.

الوضع المالي في اليمن يزداد صعوبة

قالت الحكومة إن الوضع المالي يزداد صعوبة وتعقيداً، نظراً لارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وصعوبة تمويله من مصادر حقيقية.

وشدّدت الحكومة في الورقة الرئيسية حول مستجدات الوضع الاقتصادي في اليمن- عرضتها أمام اجتماع مجموعة أصدقاء اليمن بلندن- شدّدت على أن «الأمر يتطلب رفع كفاءة تحصيل الإيرادات ومواصلة ضبط وترشيد النفقات والبحث عن تمويل من قبل شركاء التنمية».

لافتةً إلى أنها تجري حالياً مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للدخول في برنامج للإصلاح المالي والاقتصادي.

وطالبت الحكومة لتحسين قدرتها على تقديم الخدمات العامة خلال هذه المرحلة، بحشد الموارد الخارجية في شكل منح نظراً لضعف استدامة المديونية، وكذلك تقديم دعم مباشر للموازنة لتغطية العجز المرتفع فيها، وإعفاء الموازنة من المساهمة الحكومية في تمويل المشاريع الممولة من تعهدات المانحين.

وتوقّعت الوثيقة الحكومية بلوغ عجز الموازنة 8,2% و8,3% خلال عامي 2013 و2014.

وأرجعت ذلك إلى عبء النفقات الإضافية للمرحلة الانتقالية (نفقات التوظيف الجديد وإعادة الإعمار والتعويضات للشهداء والجرحى وإعادة استيعاب المسرّحين في الجهاز الإداري والأمن والدفاع وتكاليف استعادة الأمن ومحاربة الإرهاب)، وكذلك ما تتكبّده الموازنة من خسائر فادحة ناجمة عن أعمال التخريب المتكرّرة لأنابيب النفط والغاز وأبراج الكهرباء.

وأشارت إلى أن الحكومة استطاعت السيطرة على عجز الموازنة لعام 2012 الذي لم يتجاوز 4,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

واعتبرت أن ذلك «ما كان ليتحقق لولا الدعم المباشر للموازنة من قبل الأشقاء والأصدقاء وخاصةً المنح السخية من المشتقات النفطية المقدمة من المملكة العربية السعودية، وكذلك لتبني الحكومة حزمة من السياسات المالية لرفع كفاءة تحصيل الإيرادات والحد من النفقات غير الضرورية، إضافة إلى تنفيذ إصلاحات جادة بما فيها رفع الدعم جزئياً عن المشتقات النفطية».

وتوقّعت الوثيقة أن يرتفع النمو الاقتصادي إلى 4,8% خلال عام 2013 ثم يصل إلى 3,1% عام 2014.

وأوضحت أن هذا الارتفاع يأتي بدرجة أساسية مدعوماً بنمو الناتج النفطي بحوالي 11,9%، وذلك لتراجع حدة عمليات التخريب التي تعرّضت لها أنابيب النفط والغاز، إضافة إلى استعادة التعافي الجزئي في الوضع السياسي والأمني، والتحسّن النسبي في توفير المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية.

وأفادت بأن دفع عجلة النمو الاقتصادي يتطلب «تحقيق الاستقرار وتوفير الطاقة بصورة مستدامة، بجانب تقوية الأطر القانونية والمؤسسية لمنظومة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد».

وسجّل النمو الاقتصادي حوالي 2% عام 2012 مقابل معدل نمو سالب بلغ -12,8% عام 2011.

ونوّهت الوثيقة إلى أن معدل التضخّم لأسعار المستهلك «المتوسط السنوي» تراجع من 19,5% عام 2011 إلى 9,8% عام 2012، ثم ارتفع قليلاً إلى 10,9% في 2013.

واعتبرت أنه «مقارنةً بما كان عليه الوضع في 2011، فإن ذلك الانخفاض يظل مكسب هام لتقليص الآثار السلبية على الحياة المعيشية للسكان وخاصةً ذوي الدخول المحدودة».

وقالت: إن الحكومة تمكّنت من خفض سعر صرف العملة الأجنبية والمحافظة على استقراره عند حوالي 215 ريال مقابل الدولار. كما ارتفعت الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي من 4,5 مليار دولار في عام 2011 إلى 6,2 مليار في نهاية عام 2012، ورغم تراجعها إلى 5,3 مليار دولار في ديسمبر 2013، إلا ان تغطيتها لشهور الواردات لا تزال عند الحدود الآمنة، إذ بلغت 5,7 شهر واردات.

وذكرت أن «التحدي يظل في ضمان استدامة ذلك الاستقرار، خاصةً في ظل الهجمات التخريبية المستمرة على أنابيب النفط والغاز الذي يعتبر المصدر الرئيسي لموارد النقد الأجنبي».